البنك التجاري يعلن عن تحقيق أرباح صافية مقدارها 9.8 ملايين دينار عن النصف الأول من 2019

الشيخ أحمد الصباح

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق ارباحا صافية مقدارها 9.8 مليون دينار كويتي عن النصف الأول من عام 2019 مقارنة بالربحية الصافية المحققة عن نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 6.4 مليون دينار كويتي. وقد بلغت الأرباح التشغيلية 58.3 مليون دينار كويتي قبل استقطاع المخصصات مقارنة بأرباح تشغيلية مقدراها 54.1 مليون دينار كويتي عن النصف الأول من عام 2018 بزيادة نسبتها 7.8 في المئة. كما شهد البنك نموا قويا في كل قطاعات انشطة اعماله الأساسية وكذلك على مستوى الإيرادات المحققة، إذ ارتفع حجم القروض بنسبة 9 في المئة لتبلغ 2,455.0 مليون دينار كويتي وارتفع حجم الاستثمار في الأوراق المالية بنسبة 2.0 في المئة ليبلغ 560.0 مليون دينار كويتي. كما بلغت إيرادات التشغيل 84.0 مليون دينار كويتي مسجلة زيادة نسبتها 8 في المئة حيث ارتفعت إيرادات الفوائد بنسبة 4.7 في المئة وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 4.0 في المئة وكذلك شهدت إيرادات التعامل بالعملات الاجنبية زيادة بنسبة 33.0 في المئة.

وتعقيباً على النتائج المالية التي حققها البنك ، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد دعيج الصباح أن البنك يواصل جهوده الرامية إلى التركيز على الجودة النوعية لأصوله وكذلك على الخدمات المصرفية الرقمية والكفاءة التشغيلية وتقديم افضل الخدمات للعملاء. وكشف الشيخ أحمد الصباح ان الأرباح التشغيلية بلغت 58.3 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من عام 2019، حيث قام البنك، إعمالا لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص جزء من هذه الأرباح التشغيلية لتعزيز قاعدة المخصصات المتوفرة لديه. مبينا ان إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية قد بلغ 179.5 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2019.

وتابع الشيخ أحمد الصباح موضحاً ان صافي النمو في حجم القروض خلال الستة الأخيرة قد بلغ أكثر من 300 مليون دينار كويتي مشيرا أن البنك سيواصل هذا الزخم ووتيرة النمو المتزايدة في انشطة أعماله المصرفية وكذلك سيستمر في تمويل المشاريع الرئيسية التي تمثل أهمية كبرى لدولة الكويت وكذلك منح التمويل اللازم لمجموعات وشركات الأعمال المحلية، لافتا أن البنك مستمر في سياسته المتشددة تجاه المحافظة على الجودة النوعية لأصوله خلال عام 2019 والسنوات اللاحقة من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

وأضاف الشيخ أحمد الصباح أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ نسبة مقدارها 18.1 في المئة كما في 30 يونيو 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.4 في المئة ونسبة صافي التمويل المستقر 107.2 في المئة ونسبة تغطية السيولة 182.0 في المئة، مؤكداً أن هذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي. وأوضح الشيخ أحمد الصباح أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى سياسته الحصيفة التي تهدف إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، مؤكداً في هذا الصدد أن القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة «صفر» تعكس وبشكل واضح إستراتيجية البنك في هذا الاتجاه.

من جانب آخر، أكد الشيخ أحمد الصباح أن البنك يواصل جهوده الحثيثة وبشكل متواصل نحو تطوير واستدخال النظم والخدمات المصرفية الرقمية بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء والتي تمكنهم من إجراء العديد من المعاملات بلمسة واحدة من خلال النظم الآلية المتطورة، فضلاً عن مواصلة البنك الإستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة وراسماله البشري بما يحقق الرضا التام للعملاء ويتجاوز توقعاتهم. وأشار الشيخ احمد الصباح في هذا السياق إلى المبادرات الجديدة التي اتخذها البنك خلال الربع الثاني من عام 2019 والسمات والخصائص الجديدة التي تم استحداثها وإضافتها إلى الخدمات والنظم الإلكترونية ومنها تعديل حدود التحويلات عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وكذلك تغيير نمط الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالجوانب الأمنية للدخول على الخدمات الإلكترونية عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وايضا تعديل رقم الهاتف النقال (باستخدام رمز التحقق لمرة واحدة) لعمليات المشتريات التي تتم عن طريق الكي نت وذلك عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين» واسترجاع اسم المستخدم عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وإعادة تفعيل اسم المستخدم عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وخدمة T-Pay للعملاء غير الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهوده المستمرة تجاه توطين الوظائف، قام البنك بزيادة العمالة الكويتية لتصل نسبتها إلى 75.7 في المئة من إجمالي القوى العاملة لدى البنك في يونيو 2019.

واختتم الشيخ أحمد الصباح حديثه متوجها بالشكر والتقدير إلى مساهمي البنك التجاري الكويتي وعملائه والعاملين فيه لدعمهم المستمر وكذلك السلطات الرقابية، مؤكداً أن إدارة البنك مستمرة في تطبيق كافة السياسات اللازمة للمحافظة على مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع البنك التجاري الكويتي.

«مشروعات» يبرم اتفاقية شراكة مع «سيركو الشرق الأوسط»

جانب من توقيع الشراكة

وقّع البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة «مشروعات» اتفاقية شراكة مع شركة «سيركو»، الشركة العالمية المتخصصة في مجال إدارة المرافق، لمدة 3 سنوات.

وبموجب هذه الاتفاقية المشتركة، سيستفيد برنامج «مشروعات» من الخبرات العالمية الواسعة التي تمتلكها شركة «سيركو الشرق الأوسط» في قطاع إدارة الأصول والمرافق، وذلك من خلال وضع دليل إدارة الأصول والمرافق الوطنية، والذي سيسهم في تطوير وتعزيز منظومة نقل المعرفة والخبرات للجهات الحكومية في إدارة أصولها ومرافقها، بهدف تحسين وتعزيز عمل منظومة إدارة المرافق العامة.

وتأتي هذه الاتفاقية في وقت يشهد فيه قطاع إدارة المرافق نمواً سريعاً نتيجة الاستثمارات الضخمة التي اطلقتها المملكة خلال السنوات العشر الماضية لتعزيز استدامة البنى التحتية، حيث من المتوقع أن يزداد إنفاق المملكة على إدارة المرافق الحكومية إلى أكثر من 300 مليار ريال سعودي بحلول العام.

وفي هذا الجانب، قال المهندس أحمد بن مطير البلوي، مدير عام البرنامج: «نؤمن بقدرة الكوادر السعودية على المشاركة الإيجابية وتحمل المسؤولية كاملة في إدارة المرافق العامة. ونحن نسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى تعزيز الاستفادة من الخبرات العالمية التي تمتلكها شركة «سيركو» لنقل المعرفة والخبرات وتأهيل وتدريب كوادر البرنامج والجهات الحكومية، وتطوير مهاراتهم في إدارة المرافق».

وأضاف البلوي: «يُعد حجم إنفاق المملكة على إدارة مرافق البنى التحتية ضمن المعدلات العالمية وفق المعايير الدولية، وتسعى المملكة لتحسينجودة المخرجات ورضا المستفيدين، خاصة وأنها تمتلك فرصة كبيرة لتعزيز كفاءة رأس المال والجودة في إدارة المرافق العامة ضمن أهداف رؤية المملكة 2030. ومن هذا المنطلق، نسعى إلى تهيئة المناخ الملائم لقيادة عملية التحول في إدارات المرافق، لتمكين الجهات الحكومية من تطوير بيئة مرنة لإدارة مرافقها وفقا لأعلى معايير الكفاءة والفعالية».

وبدوره، قال فل مالم، الرئيس التنفيذي لـ «سيركو الشرق الأوسط»: «تتمتع سيركو الشرق الأوسط بحضور قوي في المنطقة منذ أكثر من 60 عاما، حيث قامت بدعم إدارة العديد من مرافق المشاريع العملاقة إقليميا، وبالتالي تمتلك خبرات واسعة وفهم عميق لكيفية إدارة المرافق الحكومية».

صندوق النقد يخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي للمرة الرابعة

مباشر: قلص صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال العامين الحالي والمقبل، لتكون المراجعة الرابعة بالخفض في نحو 9 أشهر.

وقال صندوق النقد في تحديث لتوقعات الاقتصاد العالمي نصف السنوية والصادرة، أمس الثلاثاء، إنه يتوقع نمو بالناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.2 بالمائة و 3.5 بالمائة في العامين الجاري والمقبل على الترتيب.

ويعتبر هذا النمو اقل بنحو 0.1 بالمائة في عامي 2019 و2020 مقابل تقديراته السابقة الصادرة في ابريل الماضي.

وتعد هذه هي المرة الرابعة التي يقوم فيها صندوق النقد بمراجعة تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي بالخفض منذ تقرير أكتوبر عام 2018.

ويرجع تعديل الصندوق الدولي للتوقعات الاقتصادية إلى تقليص تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية في العام الحالي بنحو 0.3 بالمائة خلال العام الحالي ليصبح 4.1 بالمائة.

كما قلص توقعات نمو اقتصاد الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية في العام المقبل إلى 4.7 بالمائة وهو اقل بنحو 0.1 بالمائة من توقعات أبريل الماضي.

لكن في المقابل، قام صندوق النقد بتعديل توقعاته لنمو الاقتصادات المتقدمة بالرفع خلال العام الحالي إلى 1.9 بالمائة وهو اعلى بنحو 0.1 بالمائة من التقديرات السابقة.

في حين ثبت توقعات نمو تلك الإقتصاديات في عام 2020 عند مستوى 1.7 بالمائة وهي نفس التوقعات الصادرة في تقرير ابريل الماضي.

ويتوقع صندوق النقد أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 2.6 بالمائة في العام الحالي، وهو ما يمثل تعديل بالرفع 0.3 بالمائة مقارنة بالتقديرات السابقة في حين أبقى على توقعات العام المقبل عند 1.9 بالمائة.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فيتوقع صندوق النقد ان يشهد اقتصادها نموا بنحو 1.3 بالمائة و1.6 بالمائة في هذا العام وعام 2020 على الترتيب، دون تغييرات في 2019 ومع زيادة 0.1 بالمائة في توقعات العام المقبل.

ومع ذلك، شهد اقتصاد المانيا تعديلاً بالخفض في العام الحالي إلى 0.7 بالمائة بدلا من 0.8 بالمائة المتوقعة في تقرير ابريل.

وفي الوقت نفسه، رفع صندوق النقد تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاد أوروبي بالعام المقبل إلى 1.7 بالمائة وهو أعلى بنحو 0.3 بالمائة من التوقعات السابقة.

ولم تشهد تقديرات النمو الاقتصادي في بقية دول منطقة اليورو تغييرات تذكر خلال العامين الحالي والمقبل فيما عدا إسبانيا والتي تم تعديلها بالرفع بنحو 0.2 بالمائة في عام 2019 لتصبح 2.3 بالمائة.

وفي الدولة التي تعاني عدم اليقين متعلق بالبريكست، فإن الصندوق الدولي عدل توقعاته لنمو اقتصاد المملكة المتحدة بالرفع إلى 1.3 بالمائة في العام الحالي بزيادة 0.1 بالمائة عن التقديرات السابقة لكنه ثبت أرقام العام المقبل عند 1.4 بالمائة.

وراجع صندوق النقد تقديرات النمو الاقتصادي في معظم الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية بالخفض مع تقليص توقعات نمو اقتصاد البرازيل إلى 0.8 بالمائة هذا العام مقابل 2.1 بالمائة متوقعة في التقرير السابق.

وخفض كذلك تقديرات نمو اقتصاد المكسيك بنحو 0.7 بالمائة في العام الحالي ليصبح 0.9 بالمائة كما راجع توقعات اقتصاد روسيا بالخفض بنحو 0.4 بالمائة إلى 1.2 بالمائة هذا العام قبل أن يرفعها في العام المقبل إلى 1.9 بالمائة بزيادة 0.2 بالمائة.

وفي الهند، من المتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 7 بالمائة و7.2 بالمائة هذا العام وفي عام 2020 وهو اقل بنحو 0.3 بالمائة في كل من العامين مقارنة مع الأرقام الصادرة في ابريل الماضي.

وذكر صندوق النقد خلال التقرير عوامل وراء تعديل توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من بينها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وسلاسل توريد التكنولوجيا العالمية المهددة بالعقوبات الأمريكية إضافة لحالة عدم اليقين ذات الصلة بالبريكست والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة والتي تلقي بظلالها على اسعار الطاقة.

«داو جونز» يربح 110 نقاط بدعم نتائج أعمال

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية في مستهل تعاملات أمس الثلاثاء، مع الإفصاح عن نتائج أعمال قوية.

وارتفع سهم «كوكاكولا» بأكثر من 3 بالمائة بعد أن تجاوز أرباح وإيرادات الشركة تقديرات المحللين خلال الربع الثاني من العام الجاري.

كما صعد سهم «يونيتد تكنولوجيز» بأكثر من 2 بالمائة بعد نتائج الأعمال التي هزمت التوقعات.

وفي سياق آخر، خفض صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي العالمي للمرة الرابعة في 9 أشهر.

وأظهرت بيانات اقتصادية أمس ارتفاع أسعار المنازل بالولايات المتحدة خلال مايو الماضي.

وبحلول الساعة 1:32 مساءً بتوقيت جرينتش، صعد «داو جونز» الصناعي بنسبة 0.4 بالمائة أو ما يعادل 113.9 نقطة ليصل إلى 27291.4 نقطة.

كما زاد «ستاندرد آند بورز» بنحو 0.3 بالمائة إلى 2995.4 نقطة، وارتفع «ناسداك» بنسبة 0.4 بالمائة مسجلاً 8238.5 نقطة.

وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس اداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنحو 0.4 بالمائة إلى 97.620.

«جي إف إتش» تستحوذ على محفظة للرعاية الصحية في الولايات المتحدة بقيمة 180 مليون دولار

صرحت شركة جي إف إتش كابيتال التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية أمس عن استحواذها على محفظة متنوعة للرعاية الصحية للمسنين«المحفظة»)، بشراكة مع «ماديسون ماركيت». تتكون المحفظة من ستة عقارات مدرة للدخل تختص بالرعاية الصحية للمسنين، وتقع في كاليفورنيا، واشنطون وميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار صفقة تتجاوز قيمتها 180 مليون دولار أمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإشغال في عقارات المحفظة تبلغ حاليا 93 في المئة، حيث تلبي احتياجات المواطنين المسنين ممن يبحثون عن سكن مستقل، وسكن مع مساعدة ورسكن مع رعاية لضعاف الذاكرة. تتميز المحفظة بتنوعها بدرجة عالية من حيث نوع المنتجات والتوزيع الجغرافي وملف المشغلين. هذا وقد تم تجديد معظم هذه العقارات مؤخرا، وتجتذب المحفظة، في المتوسط، معدلات إيجار تفوق معدلات السوق، مما يعكس جودة الخدمات التي توفرها المحفظة. سوف تتم إدارة العقارات من قبل الشركات «جيه إي إيه سنيور ليفينج»، «سنيور ريسورس جروب» و«إنديبندنس فيليج»، والتي تعد الأفضل بين فئة المشغلين من خلال فرق إدارة قوية وسجل حافل من الأداء في سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

هشام الريس

قامت جي إف إتش بجانب مستثمريها بالاستحواذ على ما يصل إلى 91 في المئة من المحفظة فيما يتوقع أن تستحوذ «ماديسون ماركيت» على نسبة 6 في المئة ، باعتبارها شريكا في المحفظة. هذا وسوف تشارك كل من «سنيور ريسورس جروب » و«جيه إي إيه سنيور ليفينج» في الاستثمار بجانب جي إف إتش و«ماديسون ماركيت» وذلك في النسبة المتبقية في المحفظة.

قال السيد هشام الريس الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش: «نحن سعداء بمواصلة التوسع في محفظتنا من الاستثمارات القوية المدرة للدخل في سوق الولايات المتحدة من خلال إضافة هذه الأصول المتميزة والمتنوعة المختصة بالرعاية الصحية للمسنين. تمشيا مع استراتيجيتنا، فإن هذه المحفظة تحقق تدفقات نقدية قوية ومستقرة بالإضافة إلى هوامش تشغيلية جيدة سوف تتيح لنا تحقيق القيمة وإجراء توزيعات جيدة لمستثمرينا. من خلال العمل مع كبار المدراء والمشغلين بالولايات المتحدة، فإننا نتوقع البناء على الأداء القوي والسمعة العريقة لتلك العقارات والأهم من ذلك، الميزة التنافسية القوية التي تتمتع بها.»

مع استكمال هذه المعاملة، يصل إجمالي حجم المعاملات العقارية المنفذة من قبل مجموعة جي إف إتش المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الخمس الماضية ما قيمته مليار دولار أمريكي تقريبا.

«إنفستكورب» يجمع 142 مليون دولار في أول صناديقه للاستثمار بالشركات الخاصة في الهند

أعلن إنفستكورب، المؤسسة المالية العالمية المتخصصة في الاستثمارات البديلة، عن نجاحه في جمع رأس المال لأول صناديقه للاستثمار في الشركات الخاصة في الهند، بعد أن استقطب الصندوق مساهمات بلغت 10 مليار روبية هندية (142 مليون دولار أمريكي) من مجموعة متنوعة من الشركاء المحدودين تضمنت بنوكا هندية، شركات تأمين، مكاتب عائلية وصناديق الاستثمار الدولية. يأتي ذلك بعد بضعة أشهر فقط على إطلاق إنفستكورب أعماله في السوق الهندية.

واستثمر الصندوق حتى اليوم 2.7 مليار روبية هندية (39 مليون دولار أمريكي) في أربع شركات هي «إنكريد» و«إيه إس جي» و«زولو» و«سيتي كارت» تعمل في قطاعات الخدمات المالية، الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية. وسيواصل تركيز استثماراته على الفرص المتاحة في القطاعات المذكورة، حيث يخطط لاستثمار الرصيد المتبقي من رأسماله في شركات واعدة خلال الـ18 شهرا المقبلة.

وفي هذه المناسبة، قال ريشي كابور، الرئيس التنفيذي المشارك لدى إنفستكورب: «جاء صندوقنا الأول في الهند ليلبي تطلعات المستثمرين الذين يبحثون عن حل استثماري يمكنهم من خلاله الاستفادة من الفرص المجزية الناجمة عن النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده الهند. ولطالما كان تركيزنا منصباً على تمكين المستثمرين من تنويع محافظهم الاستثمارية عبر توفير استراتيجيات استثمارية مبتكرة لهم. ويمثل نجاحنا في إتمام جمع رأس المال النهائي لأول صناديقنا الاستثمارية في الهند والبالغ 10 مليار روبية هندية (142 مليون دولار أمريكي) خلال بضعة أشهر فقط دليلاً على ثقة المستثمرين بنهجنا في دخول السوق الهندية واستراتيجيتنا الاستثمارية الخاصة بها. نتطلع قدماً للعمل مع فريقنا المتميز من مديري استثمارات الشركات الخاصة بالهند والذي يرأسه كل من غيريش نادكارني وغوراف شارما لمواصلة تعزيز حضورنا العالمي في هذا المجال.»

ويعد إنفستكورب مزوداً ومديراً رائداً عالمياً لمنتجات الاستثمارات البديلة، حيث يبلغ إجمالي أصوله المدارة حوالي 27 مليار دولار تشمل حصصا في شركات خاصة، عقارات، واستثمارات مولدة للعوائد المطلقة بالإضافة إلى منتجات دَيْن، يديرها من خلال مكاتبه التي تتوزع في كل من نيويورك، لندن، البحرين، أبوظبي، الدوحة، الرياض وسنغافورة. ودخل إنفستكورب السوق الهندية في العام الماضي عبر الاستحواذ على وحدتي أعمال صناديق الاستثمار في الشركات الخاصة والاستثمارات العقارية التابعتين لشركة «آي دي إف سي ألترناتيفز ليمتد».

ريشي كابور